لماذا تنشط مصر إقليميا من بوابة الاقتصاد

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

انتظر الكثيرون أن تنشط مصر سياسيا لتطوير علاقاتها مع الدول العربية وتظهر كلاعب مؤثر في المنطقة ضمن تطلعاتها للقيام بدور إقليمي، لكنها طرقت هذا المجال بحذر شديد السنوات الماضية ما أوحى بأن هناك ممانعة نسبية أو أن هناك مصدات لن تساعدها على تحقيق هذا الهدف بسهولة، لذلك بدأت تنسج شبكة من العلاقات الاقتصادية مع دول عديدة تقوم على تعظيم المصالح المشتركة.

أكد مشروع الربط الكهربائي بين مصر والمملكة العربية السعودية الذي أعلن عنه الأيام الماضية أن الاقتصاد هو بوابة أساسية تريد القاهرة الدخول منها لتوسيع دورها الإقليمي، الأمر الذي وجد أصداء إيجابية ومشجعة مع دول مختلفة.

يقلل هذا الطريق من حجم المماحكات إذا حاولت التمدد سياسيا أو أمنيا لاحقا، فالمصالح الاقتصادية يمكن أن تقود إلى روابط استراتيجية من دون ممانعات قوية أو تذكير بمشروعات مصرية سابقة حملت أحلاما للقيام بدور إقليمي معتبر.

نجحت مصر في تطوير علاقاتها مع عدد كبير من الدول وقت أن انتبهت مبكرا إلى منطقة شرق البحر المتوسط الغنية بالغاز، وباتت دول مثل اليونان وقبرص وإيطاليا تشترك معها في حزمة واحدة من المصالح الاقتصادية، وجذبت إليها دولا من خارج المنطقة مثل فرنسا والولايات المتحدة وروسيا، وبلورة رؤيتها لغاز شرق المتوسط التي أجبرت تركيا على عدم التمادي في خروقاتها وقيامها باستدارة لخطب ودها.

تعود مصر تدريجيا إلى العراق وتطور علاقاتها مع الأردن من بوابة الاقتصاد عبر تحالفها الجديد المعروف بـ"الشام الجديد"، ثم قذفت بالكرة نحو سوريا ولبنان من باب تصدير الغاز، ومدت بصرها إلى كل من قطاع غزة وليبيا بعزمها على المشاركة في مشروعات إعادة الإعمار، ناهيك عن القفزة التي أحدثتها مع السودان من خلال مشروعات تنموية متعددة.

لا تزال هناك تطلعات لتطوير العلاقات مع دول عربية وأفريقية من قاعدة اقتصادية لا تثير توترا مع أي من القوى الكبرى التي تخشى من تمدد القاهرة في المنطقة وتبني طروحات تعيد التذكير برغبة سالفة للسيطرة على مقاليد أمور متباينة في الإقليم، يمكن أن تمثل عائقا لمصالح بعض القوى في المنطقة.

الرئيس المصري استوعب دروس الماضي وفهم طقوس الحاضر وقاموس المستقبل وتعمد اللجوء إلى الاقتصاد وما ينطوي التركيز عليه من إشارات سياسية تؤكد استعداده للتعامل مع الجميع انطلاقا من فكرة المنافع المتبادلة

استوعب الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي دروس الماضي وفهم طقوس الحاضر وقاموس المستقبل، وتعمد اللجوء إلى الاقتصاد وما ينطوي التركيز عليه من إشارات سياسية تؤكد أن الرجل على استعداد للتعامل مع الجميع انطلاقا من فكرة المنافع المتبادلة، وهمومه الظاهرة لا تحمل مضمونا توسعيا.

أدرك السيسي عقب توليه مهام منصبه منذ حوالي سبعة أعوام أن خيار تطوير العلاقات مع الدول العربية على أساس روابط الدم والأخوة والتاريخ والجغرافيا غير مجد، فمصر اليوم ليست مصر الأمس، والعرب كذلك، والاقتصاد هو العنصر الذي أصبح يتحكم في جانب كبير من مفاصل السياسة، لذلك يحاول الاستفادة من الطفرة الحاصلة في مجالي الطاقة الكهربائية والغازية لتطوير علاقات القاهرة الإقليمية.

تفتقر مصر إلى فائض كبير في رؤوس الأموال يمكنها من ضخ استثمارات في دول أخرى، على غرار دول الخليج، لكنها باتت تملك رؤى للتعاون في بعض المشروعات الحديثة، ولديها تجربة تنموية واعدة تراها بعض الدول العربية التي عانت من ويلات الحروب وتبعات الثورات مثل العراق وسوريا وليبيا نموذجا يمكن إتباعه، وهو ما تحاول القاهرة تسويقه كمدخل لتعزيز روابطها الاقتصادية.

وجدت القاهرة نفسها في هذه الزاوية التي لا تمثل منغصا لأي من القوى الشقيقة المنافسة التي تراودها أمنيات لتتبوأ دور الزعامة في الإقليم، ولا تحمل تهديدا لمصالح أي من القوى الكبرى التي لا ترتاح لأي مشروعات إقليمية تتبناها مصر، ما وفر لها فرصة للحركة بقدر عال من الديناميكية، فهذا التوجه مريح للجميع ويمكن توظيفه من قبل قوى حلمت بشرق أوسط جديد يعتمد على المصالح الاقتصادية المتنامية.

فهم النظام المصري الأدبيات الرائجة على الساحة الدولية ويسعى لمسايرتها، ليس خدعة أو للتغطية على أجندة خفية، لكن هذا هو الواقع الذي بُنيت عليه تصورات كثيرة فرضتها تداعيات خلفتها ثورة شعبية أزاحت نظام حكم الإخوان في القاهرة وأزعجت روافدها قوى متباينة، لأنها أجهضت أحد المشروعات الإقليمية المهمة في المنطقة التي تعتمد على صلابة تنظيم الإخوان.

كان التركيز على التوجهات السياسية في هذه اللحظة يعد من الكوابح التي تعوق تثبيت النظام المصري الصاعد، حيث سقط الإخوان ومشروعهم ولا توجد رفاهية لمناكفات مع قوى وفرت للجماعة دعما ملموسا، ولأن هذه القوى يهمها الحفاظ على مصالحها في المنطقة بدا البعد الاقتصادي أداة لإعادة صياغة علاقة مصر مع العالم.

تلاقت مجموعة من المصالح المشتركة، مصريا وعربيا ودوليا، وأخذت القاهرة تعمق منها بالتركيز على المقومات الاقتصادية في الداخل لحد الإسراف في إعادة بناء الدولة بصورة شاملة لقطع الشكوك التي صاحبت وصول السيسي إلى السلطة بشأن تصوراته مستقبلا، فالرجل أكد عمليا أن ما يهمه أن تصبح بلاده متوافقة مع مقتضيات العصر، ولا تهمه طموحات لقيادة الدول العربية أو استنزاف قدراته في حروب تاريخية، وبرهن على رفض الدخول في معارك عسكرية ما لم تكن مفروضة عليه في إطار الدفاع عن الأمن القومي.

أجهض هذا المحدد الكثير من الاستنتاجات التي ذهبت إلى أن تراكم القدرات العسكرية يهدف إلى توسيع نفوذ مصر في المنطقة، بالتالي من السهولة أن يتعرض لضربة استباقية تحت أي ذريعة، وتمكن من نسف ذرائع عدة كان تنفيذها إحداها يكفي لإعادة مصر سنوات إلى الوراء، وضاعف مكتسباته على المستوى الاقتصادي الذي بات مريحا للمنزعجين في المنطقة من أي دور للقاهرة في الإقليم.

لا يعني الاهتمام بالاقتصاد خلو التصرفات المصرية من السياسة تماما، فقد تظهر كنتيجة منطقية لحاصل جمع ما تتم مراكمته من مشروعات مشتركة تؤدي في النهاية إلى شبكة من التوجهات المتقاربة، لأن نمو الاقتصاد إلى مستوى معين وحمايته من خلال روابط أو منتديات أو منظمات إقليمية ربما يمثل أزمة لبعض الدول.

زاد القلق على تركيا عندما قادت مصر دول شرق المتوسط إلى تكوين إطار جامع لها تحول من منتدى إلى منظمة جذبت إليها أنظار قوى إقليمية ودولية حرصت على أن تكون قريبة منها بالتفاعل مباشرة أو الانخراط في هياكلها بصفة مراقب.

تشكل هذه المعادلة عنصرا مفيدا للقاهرة يمكنها من الحفاظ على مصالحها الاقتصادية ويخلق لها دورا سياسيا حيويا في المستقبل، فالتوازنات التي تقيمها رشيدة وحكيمة ولا تنطلق من مناطحة قوى كبيرة أو صغيرة.

تصريحات المرزوقي.. آخر نداء استغاثة يطلقه الغنوشي

حكيم مرزوقي
كاتب تونسي

كل الردود التي أثارتها كلمة الرئيس التونسي الأسبق منصف المرزوقي خلال تجمع ضم عددا من الأشخاص وسط باريس، والتي طالب فيها فرنسا بأن ترفض تقديم أي دعم للرئيس قيس سعيد الذي يمثل "نظاما دكتاتوريا" على حد زعمه، يمكن أن تكون حماسية ومتشنجة أحيانا، خصوصا من أنصار سعيّد ومؤيديه الذين يمثلون الغالبية الساحقة في الشارع التونسي بمختلف ألوانه ومكوناته كما يؤكد المراقبون وتشير استبيانات الرأي، لكن رد نقابة السلك الدبلوماسي التونسي، في بيان لها، جاء رصينا وفي محله حين اعتبرت تصريحات المرزوقي "مخلة بواجب التحفظ وتمس مصالح البلاد"، واصفة إياها بـ"المشينة" حين "دعا سلطات دولة أجنبية لاتخاذ تدابير عقابية ضد بلاده".

وبناء على هذا التوصيف، دعت النقابة إلى سحب جواز السفر الدبلوماسي من الرئيس الأسبق الذي يتمتع بامتيازات عديدة يضمنها الدستور الذي وقّع عليه هو بنفسه سنة 2014، كحليف حركة النهضة ومرشحها للرئاسة.

تأتي رصانة هذا الرد ووجاهته من كون الدبلوماسية التونسية تدرك وتعي معنى الالتزام الأخلاقي قبل الاصطفاف السياسي، ذلك أنه من المشين أن يستعدي رئيس سابق بلدا أجنبيا ضد رئيس حالي منتخب بطريقة ديمقراطية لا تقبل الجدال.

هذا في ما يتعلق بالأعراف والأخلاقيات عموما، ومن وجهة نظر دبلوماسية بحتة، أما في ما يخص القراءة السياسية المتعلقة بالظروف والملابسات، فإن الرجل الحامل لجواز سفر دبلوماسي تونسي، يقف اليوم، وسط العاصمة الفرنسية أمام جمع من مؤيدي حركة النهضة، ويطلب من الدولة الفرنسية، بكل ما تعنيه من خصوصية تاريخية في علاقتها مع تونس، التدخل غير المباشر في رفض أيّ دعم يمكن تقديمه لبلاده.

يأتي هذا التحريض ضد الرئيس التونسي سعيد، في ظروف بالغة الدقة والحساسية قبيل الإعلان عن التشكيلة الحكومية التي ينتظرها الداخل والخارج، وعلى مسافة أسابيع من القمة الفرانكفونية التي ستستضيفها تونس، وما يمثله ذلك من مراهنات على آمال مرتقبة على الأصعدة الأمنية والاقتصادية وغيرها.

لماذا لم يتجرأ المرزوقي على هذه "المجاسرة" حين كان معارضا للرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، ويؤلب فرنسا ضده أو يدعو التونسيين إلى الخروج في مظاهرات أو الدخول في عصيان مدني كما يدعو الآن؟

لماذا يمضي بعيدا نحو تقديم المقترحات "إنقاذ البلاد من الحكم الدكتاتوري، والتحذير من مغبة السقوط في النموذج المصري" كما يزعم، والحال أن الشأن الديمقراطي ظل مصانا ولم تشتك أيّ جهة حقوقية في تونس من تجاوزات رغم حساسية الظرف واستثنائية الحالة.

يبدو أن المدخل الذي اختاره المرزوقي لمخاطبة فرنسا والعالم الغربي عموما، صار مستهلكا بل ممجوجا في ما يخص الحريات والاستثمارات والتحذير من الانهيارات الاقتصادية والأمنية، ذلك أن فرنسا تدرك، قبل غيرها، أن تونس وضعت على الطريق الصحيح حين قرر رئيسها اجتثاث أصل الخلل عبر قطع الطريق أمام الإسلاميين وحلفائهم من بارونات الفساد.

فرنسا تدرك قبل غيرها أن تونس وضعت على الطريق الصحيح والمدخل الذي اختاره المرزوقي لمخاطبة فرنسا والعالم الغربي صار مستهلكا في ما يخص الحريات والاستثمارات والتحذير من الانهيارات الاقتصادية والأمنية

الواضح أن المرزوقي بمثابة "صندوق بريد" يحمل رسالة استغاثة أخيرة لراشد الغنوشي والذين مازالوا معه من حركة النهضة المتهالكة.

وما اقترحه من مخارج ومقاربات "تضمن العودة إلى الديمقراطية" لم يعد له من آذان ولا مصدقين في فرنسا وغيرها، خصوصا بعد نجاح السياسة المصرية على الصعيد الإنمائي، إثر تخلصها من الكابوس الإخواني، وتهاوي الكيانات والأحزاب الإسلامية في أكثر من بلد.

لم يعد بعبع التحذير من غياب الحريات وانتشار الفوضى يخيف الأوروبيين بل أدركوا أن تونس، ذات المجتمع المدني اليقظ، لا يخشى عليها من التراجع في المجال الحقوقي، وإنما لا يتهددها إلا الفساد الذي لازم حكم حركة النهضة طيلة العشرية الأخيرة.

أما الرسالة التي يريد المرزوقي تبليغها إلى الداخل فلقد تلقاها التونسيون بالمزيد من الاستنكار والاستهزاء إلى درجة أن المستهدف الأول الرئيس سعيد، يبدو أقل غضبا من الشارع التونسي. والغريب أن الرئيس الأسبق مازال يتمسك بكليشيهات وصفها محللون بالهذيانات والسلوك الدونكيشوتي، غير آبه بحقيقة مفادها أن شعبيته لدى الشارع التونسي وصلت إلى الصفر في عمليات سبر الآراء.

الأمر الذي يعد موغلا في الخطورة والكيدية السياسية أن المرزوقي لا يتوقف عند استعداء فرنسا للرئيس سعيد وضرب عرض الحائط بالمواثيق والأخلاقيات الدبلوماسية بل دعا قبل أيام قوات الجيش والأمن التونسي للتخلي عن الرئيس سعيد، إلى حين التمكن من "عزله ومحاكمته".

كيف يحذر المرزوقي من انقلاب ثم يدعو إليه؟ سؤال في عهدة كل ذي عقل راجح وتحليل رصين.

الواقع أن هذا الرجل الذي عرف في السابق حقوقيا، ومعارضا شرسا لنظام بن علي، فقد مصداقيته بل وصار محل سخرية في الشارع التونسي بسبب خطابه التهريجي واستفزازاته المتكررة للتجربة الديمقراطية في تونس باسم الديمقراطية نفسها.

ويقف خلف هذا الخطاب التحريضي الغنوشي وجماعته بطبيعة الحال، وذلك في محاولة يائسة تستجدي عودة الغنوشي ولو إلى المقاعد الاحتياطية في البرلمان، كما يستدل على ذلك في دعوته "ليس هناك خيار آخر سوى عودة البرلمان وتنحي رئيسه الغنوشي وتسليم مهامه لرئيس تقبله جميع الأطراف السياسية، واستقالة سعيد أو إقالته على طريقة بوتفليقة".

صفوة القول إن الرئيس المؤقت الأسبق مثل الذي يدعو للصلاة ولا يصلي.. يدعو لدولة المؤسسات وصون الحريات ثم يحرض على رئيس منتخب ديمقراطيا، ويدافع عن جماعة لا تؤمن بالحريات ولا دولة المؤسسات.. وفوق ذلك كله، فعل ما لم يفعله، أو يتوقع منه فعله، زمن إقامته في فرنسا كمعارض لبن علي، الذي لم يناصبه العداء كما يناصب سعيد اليوم، ولم يستقو عليه بالخارج.. هل يستقوي المرزوقي على الديمقراطية التونسية الناشئة بالديمقراطية الفرنسية العريقة أم أنه آخر صرخة استغاثة يطلقها الغنوشي؟

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk